برنامج الأمم المتحدة للبيئة

CBD/COP/DEC/16/15

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

Distr.: General
25 October 2024
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في الاتفاقية
المتعلقة بالتنوع البيولوجي
الاجتماع السادس عشر
كالي، كولومبيا، 21 أكتوبر/تشرين الأول – 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2024
البند 19 من جدول الأعمال
الإدارة المستدامة للأحياء البرية

مقرر اعتمده مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2024

15/16- الإدارة المستدامة للأحياء البرية

إن مؤتمر الأطراف،

إذ يشير إلى مقرراته 7/14 المؤرخ 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، و19/15 المؤرخ 19 ديسمبر/كانون الأول 2022، و23/15 المؤرخ 10 ديسمبر/كانون الأول 2022،

وإذ يقر بأن الاستخدام والإدارة المستدامين للأنواع البرية يسهمان في تحقيق الغايات والأهداف ذات الصلة لإطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي[1] وأهداف التنمية المستدامة،

وإذ يقر أيضا بالدعم الذي يقدمه برنامج الإدارة المستدامة للأحياء البرية[2] للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي[3] في تنفيذ التوجيهات الطوعية لقطاع اللحوم البرية المستدام[4] على مستويات مختلفة، بدءا من الدعم على مستوى المجتمع المحلي إلى الدعم المؤسسي الحكومي بشأن العمل السياساتي والقانوني،

وإذ يرحب بالتقدم الذي أحرزته الشراكة التعاونية بشأن الإدارة المستدامة للأحياء البرية،

وإذ يقر بأن المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية قد حدد الاستغلال المفرط للأنواع باعتباره أحد الدوافع الرئيسية لفقدان التنوع البيولوجي،

---

[1] المقرر 4/15، المرفق.

[2] انظر www.swm-programme.info/.

[3] الأمم المتحدة، *مجموعة المعاهدات*، المجلد 1760، الرقم 30619.

[4] المقرر 7/14، المرفق.

وإذ يقر أيضا بأن الاستخدام المستدام للأنواع البرية بالغ الأهمية لوقف فقدان التنوع البيولوجي وعكس اتجاهه، وهو بالتالي مدمج جيدا في العمل المضطلع به بموجب الاتفاقية، بما في ذلك من خلال برامج عمل متعددة، ومبادئ أديس أبابا الأساسية ومبادئها التوجيهية للاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي[5] والإطار،

وإذ يشدد على أن مليارات الأشخاص في جميع أنحاء العالم يعتمدون على الاستخدام المستدام للأنواع البرية، وهو أمر بالغ الأهمية بشكل خاص للأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة،

وإذ يشدد أيضا على أن الاستخدام المستدام للأنواع البرية أساسي لهوية ووجود العديد من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء،

1- *يرحب بتقرير التقييم المواضيعي بشأن الاستخدام المستدام للأنواع البرية* الصادر عن المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، بما في ذلك موجزه لمقرري السياسات، والرسائل الأساسية، ويلاحظ صلة هذا التقرير بالعمل المنجز بموجب الاتفاقية وتنفيذ إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي؛

2- *يقر* بأن رصد الأنواع البرية يحتاج إلى موارد كثيفة وسيتطلب المزيد من الدعم والاستثمار في جميع البلدان للتصدي للقيود القوية الناتجة عن التحديات المتعلقة بالقدرات والتحديات المالية، والتقنية، والمؤسسية، والتي تظهر بوضوح أكبر في البلدان النامية، ويشدد على أن جهود الرصد التي تشمل الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء والنُهج العلمية، وتيسر المشاركة المنصفة لجميع الجهات الفاعلة الرئيسية، قادرة على إرشاد عملية صنع القرار بشكل أفضل؛

3- *يشجع* الأطراف، والحكومات الأخرى، والحكومات دون الوطنية على جميع المستويات والمنظمات ذات الصلة على ضمان المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والنساء، والفتيات والفتيان، والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة في عمليات صنع القرار المتعلقة بالأنواع البرية، بما يتماشى مع الهدفين 22 و23 من الإطار؛

4- *يشجع* الأطراف، ويدعو الحكومات الأخرى والحكومات دون الوطنية على جميع المستويات، والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء والمنظمات ذات الصلة، وفقا لاحتياجاتها وقدراتها وظروفها وللالتزامات الدولية ذات الصلة، وحسب الاقتضاء، إلى القيام بما يلي:

(أ) استخدام المعلومات الواردة في التقييم في تنفيذ الاتفاقية وغايات وأهداف الإطار، بما في ذلك عند تحديث الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، وتحديد الأهداف الوطنية وإعداد التقارير الوطنية؛

(ب) النظر في الإجراءات السياساتية السبعة المقترحة أو "العناصر الرئيسية" المستمدة من التقييم، حسب الاقتضاء ووفقا للتشريعات الوطنية، على النحو المشار إليه في الفقرة 6 من التوصية 7/25 المؤرخة 19 أكتوبر/تشرين الأول 2023 للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية، عند وضع وتنفيذ السياسات المتعلقة بالاستخدام المستدام، أي اتخاذ القرارات بصورة شاملة وتشاركية؛ وإدراج أشكال متعددة من المعارف والاعتراف بالحقوق؛ والتوزيع المنصف للتكاليف والمنافع؛ والسياسات المصممة لتلائم السياقات الاجتماعية والإيكولوجية المحلية؛ ورصد الأوضاع والممارسات الاجتماعية والإيكولوجية؛ والسياسات المنسقة والمتوائمة؛ والمؤسسات القوية، من العرفية وصولا إلى القانونية؛

[5] المقرر 12/7، المرفق الثاني.

(ج) دمج آليات شاملة للجميع وتشاركية لوضع صكوك وأدوات سياساتية، وأطر ومؤشرات للرصد، بما في ذلك من أجل الأهداف 4، و5، و9، و10، و22 و23 من الإطار، تمشيا مع التشريعات الوطنية والالتزامات الدولية ذات الصلة، وضمان أخذ التغييرات في السياقات الاجتماعية والاقتصادية والمواءمة مع السياسات القطاعية بعين الاعتبار في هذه الصكوك والأدوات، وتشجيع دمج نظم المعارف المتعددة لتعزيز عملية صنع القرار وتعزيز القدرة التكيفية لصكوك السياسات المتعلقة بالاستخدام المستدام للأنواع البرية؛

(د) دعم السياسات التي تأخذ في الاعتبار مستويات الفقر وعدم المساواة وانعدام الأمن الغذائي بين الفئات التي تعيش في أوضاع هشة وتعتمد على الاستخدام المستدام للأنواع البرية، ودعم البدائل التكميلية للأشخاص الذين يعيشون في فقر لمنع الممارسات غير المستدامة؛

(هـ) تلبية احتياجات الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة ومراعاة وظروفهم، فضلا عن التحديات المتعلقة بحيازة الأراضي، وحقوق استخدام الموارد والتوزيع غير المنصف للتكاليف والمنافع الناشئة عن الاستخدام المستدام للأنواع البرية من أجل تحقيق أهداف الاتفاقية وغايات وأهداف الإطار؛

(و) دعم الجهود الرامية إلى إدماج التعليم، والتواصل والتوعية بشأن الاستخدام المستدام للأنواع البرية لتحقيق غايات وأهداف الإطار، بما يتماشى مع هدفه 21؛

(ز) العمل مع الشركاء، بما في ذلك الشراكة التعاونية المعنية بالإدارة المستدامة للأحياء البرية، لوضع مؤشرات لرصد حالة واتجاهات استخدام الأنواع البرية، والمنافع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، والآثار التي تمس الفئات الضعيفة، مع الأخذ في الاعتبار مؤشرات إطار رصد إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي؛[6]

(ح) التصدي للتحديات المحتملة للاستخدام المستدام للأنواع البرية، بما في ذلك آثار تغير المناخ، والممارسات غير المستدامة وزيادة الطلب والتطورات التكنولوجية التي تسفر عن ممارسات غير مستدامة، والتي لها آثار سلبية على الأنواع البرية، بطريقة متكاملة لتحقيق غايات وأهداف الإطار؛

(ط) تحديد روابط ومساهمات الاستخدام المستدام للأنواع البرية في تحقيق الأهداف الأوسع للحفظ والاستعادة والإدارة المستدامة وأهداف التنمية المستدامة لضمان مواءمة السياسات، ودعم التخفيف من حدة الفقر والقضاء عليه والسياسات الرامية إلى تأمين حقوق حيازة الأراضي والوصول المنصف إليها، ومصايد الأسماك والغابات كوسائل تمكينية من أجل الاستخدام المستدام للأنواع البرية؛

(ي) معالجة القيود، مثل عدم تنفيذ الصكوك الدولية في السياسات الوطنية والافتقار إلى البيانات والمؤشرات لرصد التقدم في هذا الصدد، فضلا عن فقدان اللغات، التي تقوض قدرة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء على الحفاظ على الممارسات المرتبطة بالاستخدام المستدام للأنواع البرية واستعادتها من أجل تحقيق الأهداف المتعلقة بهذا الاستخدام؛

(ك) تعزيز المؤسسات والقواعد العرفية، وتشجيع مشاركة أصحاب المعارف التقليدية والأصلية في وضع صكوك وأدوات السياسات؛

(ل) تعزيز فهم ما يلي: (1) الروابط بين استخدام الأنواع البرية والعوامل الرئيسية المسببة لفقدان التنوع البيولوجي، ولا سيما مسارات إدخال وانتشار الأنواع الغريبة الغازية؛ (2) الأدوات اللازمة لمنع هذا الإدخال والانتشار، لدعم تحقيق الهدف 6 من الإطار؛

[6] المقرر 5/15، المرفق الأول.

(م) تنسيق الجهود على المستويين الوطني والدولي من أجل مكافحة كل أشكال الصيد والاستخدام غير المشروع وغير المستدام للأنواع البرية والاتجار بها، مع تعزيز التجارة المستدامة والآمنة والمشروعة لدعم تحقيق الهدف 5 من الإطار؛

(ن) تشجيع إجراء المزيد من البحوث من أجل تحسين فهم الروابط بين استخدام الأنواع البرية والأمراض الحيوانية المنشأ، بما في ذلك الأمراض التي تحملها النواقل والأمراض المهملة، مع مراعاة المحددات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للصحة والاستفادة من المعارف الموجودة؛

(س) تشجيع إجراء المزيد من البحوث، بالاشتراك مع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء، بشأن السيناريوهات المتعلقة بالاستخدام المستدام للأنواع البرية، بما في ذلك لتجميع وحصاد الحيوانات الأرضية والممارسات غير الاستخراجية؛

5- *يطلب* إلى الأمينة التنفيذية أن تتعاون وتعزز أوجه التآزر في مجال الاستخدام المستدام للأحياء البرية مع أمانة اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض،[7] ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وأمانة ومعاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية،[8] وأمانات الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى ذات الصلة؛

6- *يطلب أيضا* إلى الأمينة التنفيذية أن تقوم، رهنا بتوافر الموارد وبالتعاون مع الشراكة التعاونية بشأن الإدارة المستدامة للأحياء البرية، وبخاصة أمانة اتفاقية الأنواع المهاجرة وأمانة اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، وبالاستناد إلى إسهامات الأطراف والحكومات الأخرى والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء والشباب والمنظمات ذات الصلة، بإعداد مشروع إرشادات عالمية بشأن الإدارة المستدامة للأحياء البرية تكون قابلة للتطبيق على أنواع وممارسات متعددة، مع التركيز على ما يلي:

(أ) صنع القرار بطريقة شاملة للجميع وتشاركية؛

(ب) إدراج نظم متعددة للمعارف والاعتراف بالحقوق؛

(ج) التوزيع المنصف للتكاليف والفوائد؛

7- *يطلب كذلك* إلى الأمينة التنفيذية أن تقدم الإرشادات المشار إليها في الفقرة 6 إلى الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية للنظر فيها في اجتماع يُعقد قبل الاجتماع السابع عشر لمؤتمر الأطراف، مع ضمان تجنب التكرار بين هذه الإرشادات والإرشادات القائمة؛

8- *يشجع* الأطراف على تعزيز الأنشطة والشراكات في مجالات التعاون العلمي والتقني، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا بهدف سد الثغرات الموضحة في الفقرات من 9 إلى 12 من الوثيقة CBD/COP/16/11، مع مراعاة التحديات المحددة التي تواجهها البلدان النامية؛

9- *يدعو* الأطراف، والحكومات الأخرى والحكومات دون الوطنية على جميع المستويات، والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والنساء، والمنظمات ذات الصلة إلى تقديم معلومات عن أفضل ممارسات الإدارة المستدامة للأحياء البرية، ويطلب إلى الأمينة التنفيذية تجميع وتوليف المعلومات المقدمة على هذا النحو، لكي تنظر فيها الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية في اجتماعها السابع والعشرين؛

[7] الأمم المتحدة، *مجموعة المعاهدات*، المجلد 993، الرقم 14537.

[8] المرجع نفسه، المجلد 1651، الرقم 28395.

10- *يدعو* الأطراف والحكومات الأخرى والحكومات دون الوطنية على جميع المستويات، والمنظمات ذات الصلة إلى تعزيز الحوافز لتعزيز حفظ التنوع البيولوجي وضمان الاستخدام المستدام للأنواع البرية، بما في ذلك حلول التمويل المبتكرة، بما يتفق مع الالتزامات الدولية ذات الصلة، بطريقة تدعم الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء والشباب المشاركين في الحفاظ على الأنواع البرية وإدارتها المستدامة؛

11- *يطلب* إلى الأمينة التنفيذية أن تقوم، رهنا بتوافر الموارد، بالتشاور مع الأطراف والحكومات الأخرى والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والمنظمات النسائية والشبابية، والمنظمات الأخرى ذات الصلة، وبالتعاون مع الشراكة التعاونية بشأن الإدارة المستدامة للأحياء البرية، بتيسير الحوارات الإقليمية من أجل بناء فهم مشترك بشأن تطبيق العناصر الرئيسية السبعة المشار إليها في الفقرة 4 (ب).